البحث التطبيقي

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

عنوان البحث باللغة العربية	دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في مصر
عنوان البحث باللغة الإنجليزية	The Role of Civil Society Organizations (NGOs) in Achieving Sustainable Development in Egypt
إعداد	مريم بلال محمود وهبه
إشراف	أ.د. عزت زيان

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

1443هـ – 2022 مـ

المستخلص

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في رصد دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من المحاور الرئيسية تضمنت مفهوم ودور منظمات المجتمع المدني وعناصره وأهدافه ودوره التنموي ومجالاته كآلية لتحقيق التنمية، وكذا علاقته بواقع ومستقبل التنمية المستدامة في مصر، مفهوم التنمية المستدامة ورصد أهدافها على المستوي الدولي و المحلي لرصد معايير قياس فعالية المجتمع المدني وإبراز دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ التنمية المستدامة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، واستعانت بالمنهج الوصفي التحليلي لتغطية جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح مفهوم المجتمع المدني والتنمية المستدامة، والمنهج التاريخي وذلك لتتبع المراحل التاريخية لنشأة المجتمع المدني في مصر، وتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على مدار العقود، للخروج بمجموعة من التوصيات تنعكس إيجابيا في تحقيق المزيد من التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المجتمع المدني – التنمية المستدامة – منظمات المجتمع المدني.

Abstract

The problem of this study is to monitor the civil society organizations' role in achieving sustainable development through a set of main axes, including the concept and civil society organizations' role and its elements, objectives, development role and areas as a mechanism for achieving development, as well as its relationship with the reality and the future of sustainable development in Egypt, the concept of sustainable development and monitoring its objectives at both levels, the International and the local to monitor the measuring criteria of civil society's effectiveness and highlighting the role of civil society institutions in implementing sustainable development in light of the theoretical framework and previous studies, and used the analytical descriptive approach to cover aspects of following the historical stages of civil society's emergence in Egypt, and the relationship development between the state and civil society over the decades, to come up with a set of recommendations that are positively reflected in achieving more sustainable development.

Key Words:

Civil society – sustainable development – Civil society organizations.

القسم الأول: الإطار النظري

المبحث الأول

مشكلة الدراسة وإجراءاتها المنهجية

1. مشكلة الدراسة

تنبثق مشكلة الدراسة من طبيعة الدور الذي تمارسه منظمات المجتمع المدني في المجتمع، وأن لها مواقف وأدوار في مختلف الأبعاد: البعد الاقتصادي، القانوني، الإنساني، الأخلاقي، والبيئي، وتركز بصفة أساسية على البعد الاجتماعي الذي يساعد في نهوض المجتمعات ، وبهذا تستطيع هذه الكيانات أن تتشارك مع الدولة والقطاع الخاص والأفراد لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين.

ومع تعدد مؤسسات المجتمع المدني وتزايدها في المجتمع المصري فهذا ما جعلني أطرح بعض التساؤلات: هل مازالت تركز غالبية هذه المؤسسات على الأسلوب الرعائي والخيري؟ وهل تعنى هذه المنظمات بقضايا التنمية المستدامة، أم هناك تقصير في البرامج والتوجهات والأنشطة التي تتبناها منظمات المجتمع المدني؟

ومن منطلق العلاقة التي تربط المتغيرات محل البحث، فإن الإشكالية المطروحة هنا هي: ما دور المجتمع المدني في إطار المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة ؟ واندرجت تحتها تساؤلات فرعية حول مضامين المتغيرات محل البحث، وهل يمكن للمجتمع المدني أن يفرض نفسه كفاعل أساسي في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟

2. هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تحديد دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، بمعني آخر تسعي هذه الدراسة إلى معرفة حجم وفاعلية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الدولة والمجتمع، وإلى أي حد هذا الدور يمكن أن يؤثر إيجابياً أو سلبياً في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وتوضيح ما أضافته العولمة من تغيرات على خريطة المجتمع المدني.

وينبثق من هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على طبيعة المجتمع المدني ودور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.
2. تحديد العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني.
3. تحديد أبعاد وأهداف التنمية المستدامة.

3. تساؤلات الدراسة

- ماهية المجتمع المدني وطبيعته ومفهومه؟
- ما طبيعة المجتمع المدني وما أدوار منظمات المجتمع المدني؟
- ما المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في مصر؟
- ما مفهوم التنمية المستدامة؟
- ما هي أبعاد وأهداف التنمية المستدامة؟

- ما أدوار منظمات المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟

4. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

1) أهمية علمية: وتتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني والتنمية المستدامة. حيث أصبحت التنمية المستدامة محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل لتبني مسيرة تنموية واضحة لدولة متحضرة ومزدهرة تسودها العدالة الاقتصادية والاجتماعية.
2) أهمية تطبيقية: إن هذا البحث يدرس دور المجتمع المدني ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وتفاعله داخل المجتمع وعلاقته بالدولة، وكيف تستطيع مؤسسات المجتمع المدني أن تؤثر في الحياة العامة، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة وإمكاناتها والمعوقات التي تواجه هذه المنظمات للقيام بدورها التنموي.

5. حدود الدراسة

تلتزم هذه الدراسة بالحدود الموضوعية: حيث تقتصر على محاولة التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية. وذلك نظراً لتعدد نماذج منظمات المجتمع المدني التي تختلف في اهتماماتها وقضاياها الأساسية من مجتمع محلي لآخر باختلاف احتياجات المجتمع ومشكلاته. وعلى سبيل المثال، تختلف احتياجات ومشكلات مجتمع الصعيد عن مشكلات واحتياجات مجتمع الدلتا، فقد ركزت الدراسة على منظمات المجتمع المدني في مصر بشكل عام ودراسة طبيعتها والوقوف على المعوقات التي تواجهها وتؤثر على درجة تطورها، إضافة لدورها في التنمية المستدامة.

6. منهجية الدراسة

تتبع هذه الدراسة مناهج البحث العلمي للاستفادة منها كالتالي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتغطية وصف وتحليل جوانب الموضوع فيما يتعلق بتوضيح مفاهيم المجتمع المدني، التنمية المستدامة.

2. المنهج التاريخي: وذلك لتتبع المراحل التاريخية لنشأة المجتمع المدني في مصر، وتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على مدار العقود.

7. مفاهيم الدراسة

المجتمع المدني – Civil Society

يري ادموند مونك ليبنسكي أن المجتمع المدني هو "المجموع الكلي للمؤسسات والمنظمات والاتحادات المدنية غير الحكومية التي تقوم بأدوار وظيفية في المجال العام، وهي بمثابة منظمات شعبية تتمتع باستقلال نسبي عن الدولة، وتقوم على العضوية الطوعية"[1].

[1] حسن محمد سلامة السيد (2004) "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية"، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

بينما يُعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بـ "مجمل المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة عامة، ملتزمة في ذلك بمعايير وقيم الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للخلافات، وذلك في استقلال نسبي عن الدولة"[2]

بينما التعريف الذي قدمته أماني قنديل يرى أن المجتمع المدني هو "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبياً التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضائها، أو فئات مهمشة في المجتمع، أو المجتمع ككل فيما يعرف بالمنفعة الجماعية، وهي في ذلك تلتزم بقيم التراضي والتسامح وقبول الآخر، والإدارة السلمية للاختلافات".[3]

التنمية المستدامة – Sustainable development

ترى منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) أنّ التنمية المستدامة عبارة عن "عمليّة إدارة قواعد الموارد الطبيعية، والعمل على توجيهها نحو التغير التقني والمؤسسي بصورة تضمن تحقيق واستمرار إشباع الحاجات البشرية للأجيال الحالية وكذلك المستقبلية، كما ترى أن تلك التنمية وخاصة في مجال الزراعة والغابات والمصادر السمكية تحمي الثروة الطبيعيّة بما فيها الأرض والمياه والمصادر الوراثيّة النباتية، وكذلك الحيوانية من أي أضرار قد تلحق بها، ولا تضر بالبيئة، كما وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية والتقنية، ومن الناحية الاقتصادية ولا يرفضها المجتمع".[4]

بينما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) في عام 1982، برئاسة برونتلاند، تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، عرفت فيه التنمية المستدامة على النحو التالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وفي عام 1991م تطور تعريف المفهوم في الاستراتيجية الجديدة للحفاظ على الطبيعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "فعل تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية[5]، وهي تتضمن مفهومين أساسيين هما:

أ-إعطاء الأولوية المطلقة لمفهوم الحاجات، وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم.

ب-فكرة القيود التي توفرها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.[6]

ويمكن تعريف التنمية المستدامة إجرائياً في هذه الدراسة بأنها "مفهوم شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع"، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي، مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي، حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

---

[2] سعد الدين إبراهيم (2000) "المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص 14.

[3] أماني قنديل (2016) "المجتمع المدني والدولة في مصر ق 19 إلى عام 2005"، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ص 17.

[4] مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية http://www.fao.org/3/x3307a/x3307a04.htm

[5] محمد مرعي مرعي (2005) **دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة**، المسئوليات والآليات، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية (**التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية**).

[6] أحمد مختار شبارة (2002) التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية بدمياط، عدد (39)، يناير 2002.

منظمات المجتمع المدني – Civil society organizations

الجدير بالذكر أن تعريفات مصطلح "منظمات المجتمع المدني" تعاني من التعدد الواضح في التصنيفات والتشتت في المعايير وكثرة الأسس التي يقوم عليها التعريف.

عرّف عبد الوهاب الكيالي المنظمات المجتمع المدني الغير حكومية بأنها "هي جمعيات تعبير اجتماعي سياسي، يطلق عادة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة، أو تحقيق فكرة مشتركة، ضمن حدود معينة وواضحة، ويتضمن هذا المصطلح:

المعنى العام: "هي كل تجمع إرادي ومستمر يتشكل من عدة أشخاص، مهما كان شكله أو موضوعه أو انتماؤه، بمعنى عام وقانوني، يدل على الاتفاق الذي يتم بين شخصين أو عدة أشخاص، يضعون بموجبه وبصورة مستمرة معارفهم ونشاطاتهم في خدمة هدف غير تقاسم الأرباح، ويترك لمنشئي الجمعية حرية اختيار التنظيم الداخلي، ليساعدهم على تحقيق أهدافهم بأفضل طريقة، هذا التشكيل هو عامل سياسي بالدرجة الأولى، بفضل الدور الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه لترويج الأفكار والدفاع عن بعض المصالح".[7]

ويعرّف "مارسيل ميرل" منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية بأنها هي "كل تجمع، أو جمعية أو حركة مشكلة بطريقة دائمة من طرف أفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة بغرض متابعة أهداف غير ربحية".[8]

بينما يرى "كيرستن مارتنز" أن منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية عبارة عن: "منظمات مجتمعية شكلية مهنية ومستقلة، تهدف في المقام الأول إلى متابعة أهداف مشتركة على المستوي الوطني أو المستوي الدولي".[9]

إذن فمنظمات المجتمع المدني غير الحكومية هي: " تجمع أو مؤسسة لم تنشأ باتفاق بين دول ولكن بمبادرة فردية، فهي تجمع بين أشخاص طبيعيين أو معنويين، ينتمون إلى القطاع الخاص أو العام من جنسيات مختلفة، وذلك للقيام بنشاط دولي ذي هدف غير مادي".[10]

الدراسات السابقة

1. دراسة أماني قنديل (2005) مؤسسات المجتمع المدنى قياس الفاعلية ودراسة حالة[11]

سعت الباحثة إلى دراسة طرق تحليل وقياس فاعلية مؤسسات المجتمع المدنى وأشارت إلى ضرورة توافر البيانات اللازمة والتوافق حول مفهوم محدد قبل تحديد المؤشرات حتى يسهل قياس الفاعلية، وقامت بتحديد بعض النماذج التى يمكن من خلالها قياس فاعلية تلك المنظمات، حيث حللت فاعلية المنظمات فى تحديد السياسات العامة، و أيضا فى مجال تمكين المرأة ودمجها فى عملية التنمية ومدى اهتمام هذه المنظمات بقضايا المرأة، كما حللت فاعلية الشراكة بين

[7] عبد الوهاب الكيالي (1990) "الموسوعة السياسية"، ط 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ، بيروت، ص 113.

[8] Josépha La Roche(2000) “Politique international”, 2eme ed, (Paris: librairie génerale de droit et de jurisprudence, E.J.A), p. 134.

[9] Kerstin Martens (2002) “Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations”, in, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, (U.S.A: International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University), available on https://www.jstor.org/stable/27927790.

[10] نوال علي تعالبي (2014) "الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها"، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص 6.

[11] أمانى قنديل (2005) مؤسسات المجتمع المدنى قياس الفاعلية ودراسة حالة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،

الحكومة والمجتمع المدنى فى مجال اتعليم والصحة، وتناولت ظاهرة المنظمات الدفاعية والحقوقية من خلال تكوينها وأدوارها وكيفية دراسة فاعليتها.

2. دراسة أحمد إبراهيم ملاوي (2008) دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة [12]

تناول الباحث منظمات المجتمع المدني، وسعى لتوضيح دورها في عملية التنمية الشاملة تناولت تلك الدراسة في البداية تعريف للمجتمع المدني ، ثم ركز بعد ذلك علي واقع المجتمع المدني في الدول العربية المختلفة وذلك من خلال النظر إلي منظمات المجتمع المدني المختلفة مثل النقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات الحقوقية وغيره, ثم أشار إلي أهم الإشكاليات التي تواجه تلك المنظمات ، كما تطرق الباحث إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التنموية لدور منظمات المجتمع المدني واهتم بتقديم بعض الاقتراحات للتغلب على مشاكل المجتمع المدني، وتعرّض لتجارب بعض الدول في هذا المجال.

وقد أكد الباحث في النهاية علي أهمية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الدول العربية.

3. دراسة أماني قنديل (2011) أي دور يلعبه المجتمع المدني[13]

سعت الباحثة إلى دراسة وتحليل الأدوار الفاعلة للمجتمع المدني، للوقوف على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية في المجتمع العربي وإبراز المعوقات والتوصل إلى استراتيجية تنموية لزيادة كفاءتها وفاعليتها، تناولت هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي بعد ثورات الربيع العربي من خلال رصد منظمات المجتمع المدني ومتابعة تطورها ومدى فاعليتها وانعكاس ذلك على دعم وتعزيز عملية التحول الديمقراطي، اعتبارا من أن وجود مثل هذه المنظمات ضروري لخلق قاعدة شعبية تدعم عملية التحول الديمقراطي.

4. دراسة عبدالرحمن صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان (2014) دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني : الضرورات والمستلزمات[14]

هدفت الدراسة إلي تحديد خصائص ووظائف المجتمع المدني في دولة عمان، والوقوف على أهم معوقاته وتحديد آليات تفعيله، وتوصلت الدراسة الى ان منظمات المجتمع المدني تواجه مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافها منها: معوقات راجعة إلى أهداف منظمات المجتمع المدني ذاتها، الهيكل الإداري والتنظيمي، التمويل والموارد المالية، لوائح ونظم العمل، برامج المنظمة، التدريب، التنسيق والتشبيك، واقترحت الدراسة بعض الآليات لمواجهة هذه المعوقات.

---

[12] أحمد إبراهيم ملاوي (2008) ,دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة, (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية).
[13] أماني قنديل (2011) أي دور يلعبه المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
[14] عبدالرحمن صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان (2014) دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني : الضرورات والمستلزمات.

5. دراسة دانيال مالتز (2016) المجتمع المدني في الربيع العربي[15]

سعت الدراسة إلى البحث لمعرفة الدور الذي لعبه المجتمع المدني بعد الثورات التي حدثت في مصر وتونس وليبيا، وخاصة في احتواء الخلافات المختلفة وتقليل احتمالية العنف. وتوصلت الدراسة إلى أن المجتمع المدني القوي بعد الثورات يتمكن من تقليل نسبة العنف الثوري؛ حيث إنه يفتح الباب لنقاش مختلف الآراء ويلعب دور الوسيط بين الأطراف المختلفة، وفي نفس الوقت توصلت الدراسة إلى أن هذا الدور المهم للمجتمع المدني يتأثر بعوامل مختلفة أهمها القانون المنظم للمجتمع المدني والجيش والقوة العسكرية الخارجية؛ حيث إن تلك العوامل وغيرها قد تفرض قيودًا تحد من دور المجتمع المدني، أو قد تساعد المجتمع المدني على أن يمارس دوره بفاعلية.

6. دراسة تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016) [16]

هدفت الدراسة إلى تحليل أهمية دور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. واستعرضت في أجزائها الستة مجموعة من الأمثلة الناجحة عن دور المجتمع المدني في دعم قطاعات التنمية في بعض البلدان العربية. وتناولت الدراسة المواضيع التالية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة؛ وفهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ ومفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني؛ ونماذج وأمثلة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني؛ ودور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

7. دراسة ندي فتاح زيدان وسجي فتاح زيدان (2020) دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة – مركز نينوى للاستشارات والخدمات نموذجاً [17]

هدفت الدراسة إلى بحث دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في المناطق الخارجة من النزاع والصراعات المسلحة، تطبيقاً على "مركز نينوى للاستشارات والبحوث" أحد منظمات المجتمع المدني في العراق باعتباره نموذجاً من عدة منظمات مجتمع مدني عملت داخل محافظة نينوى، للتعرف على برامجه وأهدافه والفئات المستهدفة من الخدمات التي يقدمها المركز ومعرفة النتائج التي حققها على أرض الواقع في مدينة تعرضت للحرب وعانت من الصراعات والتخريب، وقياس مدي فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة متمثلة في هدفها تحقيق السلام والعدل والمؤسسات القوية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المركز قام فعلاً بدور الوسيط بين المجتمع والدولة من خلال تنفيذ بعض النشاطات والخدمات التي حققت أكثر من هدف من أهداف التنمية المستدامة. وقام أيضاً بتحقيق نموذج للتعاون والتكامل مع مؤسسات الدولة في محاولة لتحقيق التنمية المستدامة في منطقة خارجة من صراع وتعاني من الأزمات وقلة الخدمات.

---

[15] Melzt, Danielle (2016) Civil society in Arab spring: Tunisia, Egypt, and Libya, Undergraduate Honors Theses, (University of Colorado: Department of political science, March 2016).

[16] تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016) دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

[17] ندي فتاح زيدان وسجي فتاح زيدان (2020) دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة – مركز نينوى للاستشارات والخدمات نموذجاً.

8. دراسة محمد مصطفي القاسم، غانم بن سعد الغانم (2020) دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030 [18]

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية لدي الشباب السعودي في ظل رؤية المملكة 2030.
اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية، حيث تم جمع البيانات من مصادر متنوعة كأوراق المؤتمرات والمراجع العلمية من كتب ومجلات، وكذلك اعتمدت على البيانات الأولية باستخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وتمثلت عينة الدراسة في الشباب الجامعي المشارك في الأنشطة داخل الجامعة أو في أية مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الخارجي في مدينة الرياض. وتوصلت الدراسة إلى صياغة مقترح لتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية لدي الشباب السعودي من خلال المؤسسات الشبابية والأكاديمية والثقافية والاجتماعية والتنموية عن طريق الاهتمام بالعنصر البشري.

من خلال العرض السابق فإن الباحثة تستفيد من هذه الأدبيات والدراسات معرفة الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الوطن العربي وبالأخص في مصر في إحداث تغيرات في الدولة والانتقال نحو مجتمع يسوده الديمقراطية ويتجه نحو التنمية المستدامة في ظل تعاون وتشبيك بين الدولة والمجتمع المدني، وكيف تم التعامل مع المجتمع المدني الذي يعد مفهومًا غربيًا في الأساس، ومحاولة الاستفادة من الخبرات المختلفة للدول العربية في تعاملها مع منظمات المجتمع المدني المختلفة لتحقيق تنمية مستدامة شاملة. وكذلك معرفة التطور التاريخى للمجتمع المدنى فى مصر.

[18] محمد مصطفي القاسم، غانم بن سعد الغانم (2020) دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030.

القسم الثاني: الإطار التطبيقي

المبحث الثاني

المجتمع المدني، وخصائصه، وأدواره

أولاً: المجتمع المدني مفهومه، أساسه، وأهدافه

عند البحث في مفهوم المجتمع المدني نظرياً، نجد أنه لا يوجد له تعريف محدد نظراً لأنه شهد العديد من التطورات منذ نشأته، حيث إنه ارتبط بالفكر السياسي، وقد حاول كل مفكر تطبيع المصطلح بصورة تتناسب مع أفكاره وتتماشى مع ظروف المجتمع الذي يعيش فيه، كما أن للتطورات التي حدثت على الساحة الدولية دور في تطوير جوهر هذا المفهوم وانتشاره.[19]

وقد بدأ ظهور هذا المفهوم في العصر الإغريقي ولكن بصورة غير مستقرة وغير واضحة، حيث نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعاً سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها.

وتطور مفهوم المجتمع المدني بعد ذلك في نشأته وبلورته بتجربة تاريخية، وحاضنة ثقافية بعينها هي البيئة الغربية والأوربية تحديداً، حيث اقترن تطور دور المجتمع المدني بتاريخ نضال الشعوب الغربية من أجل الحرية والمساواة وكذلك الاحتياجات الأساسية للإنسان من أمن، استقرار، ونظام. وقد مر مفهوم المجتمع المدني عبر مراحل تاريخية عديدة عملت كل مرحلة على بلورة وتشكيل معالمه ابتداءً من التحولات التّي حدثت في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، إذ عبّر المجتمع الأوروبي عن رغبته في التخلص من النظام الإقطاعي السائد حينذاك من خلال الثورات البورجوازية، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية وظهور المجتمع البرجوازي الجديد، لذلك فلم ينفصل تطور هذا المفهوم عن تطور مفهوم الدولة وتبلوره عبر التاريخ.

ثم عاد مفهوم «المجتمع المدني» إلى الانتشار مع نهايات القرن الماضي، وحظيت منظمات المجتمع المدني باهتمام متنامي من الباحثين وصناع السياسات والحكومات والوكالات الدولية، وقد تزامن هذا الاهتمام مع تزايد الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في عمليات التنمية بمفهومها الشامل (اقتصادي، سياسي، اجتماعي، وبيئي)، خاصة في ظل الاتفاق على أهمية المشاركة الشعبية بوصفها وسيلة للتنمية وواحداً من أهدافها الرئيسية في نفس الوقت .

فالتنمية بوصفها عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة المواطنين، يتشاركون فيها بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها ، تتطلب أن ينظم المواطنون أنفسهم في تنظيمات أهلية تعبر عن مصالحهم وتستوعب أيديولوجيتهم التي يتبنونها وينفذون من خلالها رؤيتهم للتنمية والإصلاح.

---

[19] محيي الدين حرشاوى (2021) "الإستراتيجية الأوروبية في تعزيز ادارة الجماعات المحلية عن طريق تفعيل أليات المجتمع المدني تجاه دول جنوب المتوسط (دراسة حالتي المغرب والجزائر)"، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 15،
متاح على: http: //bu.univ-ouargla.dz/Harchaoui-Mehidinne.pdf?idthese=4280

ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة المنظمات غير الحكومية التي تقوم عضويتها على أساس اختياري وطوعي ولا تهدف إلى الربح، والتي تمارس نشاطها في القضايا المتعلقة بالشأن العام، وذلك من خلال الدفاع عن مصالح أعضائها، أو القيام بأعمال الخير والإغاثة، أو بأنشطة تنموية وحقوقية ودفاعية، وتسعى أيضًا إلى التأثير على السياسات العامة من خلال الترويج لأفكارها وقيمها والدفاع عن حقوق الأفراد.
وبصفة عامة، تتمثل أهم مكونات المجتمع المدني في: التنظيمات والنقابات المهنية، والاتحادات والنقابات العمالية والفلاحية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الأهلية أو غير الحكومية، والنوادي الاجتماعية والرياضية ومراكز الشباب، إضافة إلى أجهزة الإعلام ومراكز البحوث غير المملوكة للدولة.

ومنظمات المجتمع المدني من هذا المنطلق تعد بمثابة "الإطار المؤسسي" الذي يستوعب وينظم مشاركة المواطنين في الشأن العام. لكن وعلى غرار مفهوم المجتمع المدني، لا يوجد اتفاق عام على مفهوم محدد وقاطع لمنظمات المجتمع المدني، إذ يختلف المفهوم – وبالتالي نطاق المنظمات التي ينطبق عليها المفهوم – تبعاً لاختلاف الإطار الأيديولوجي الذي ينطلق منه المفهوم ، وكذلك تبعا لطبيعة النظام السياسي والأطر التشريعية الحاكمة من بلد لآخر.
وقد كان للباحثين في العلوم الاجتماعية إسهامات عديدة في سرد وتصنيف هذه المفاهيم والمقارنة بينها على مدار السنوات الماضية بشكل لا يتسع المقام لتكراره ، لكن بشكل عام أصبح هناك اتفاق نسبي ملحوظ على "سمات" أساسية تستخدم في تعريف منظمات المجتمع المدني وتحديد المنظمات التي ينطبق عليها هذا الوصف مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية ، بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها.

ثانياً: المجتمع المدني في مصر

تعد مصر واحدة من الدول التي تحفل بوجود العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في كافة الميادين المختلفة. هذه المؤسسات تشكلت خلال سنوات عديدة وتلعب دوراً مهماً في المجال العام. وتعود جذور المجتمع المدني في مصر إلى سنوات طويلة خلت، تعرضت فيها هيئاته إلى تقلبات ارتبطت بتطور النظام السياسي، ويرجع وجود هذه المؤسسات في مصر – بالصورة المتعارف عليها حالياً – إلى القرن التاسع عشر في عهد الدولة الحديثة التي أسستها أسرة محمد على.

<u>المرحلة الأولى (من 1805م إلى 1900م)</u>

عند تناول المجتمع المدني نجد أنه قد بدأ في الظهور في فترة حكم محمد علي التي شهدت محاولات لإحداث نقلة حضارية وبناء الدولة الحديثة في مصر من خلال التحديث الاقتصادي والاجتماعي، كما نلاحظ أن التطورات التي حدثت في التعليم متمثلة في القيام بالعديد من الإصلاحات التعليمية وإرسال العديد من البعثات الدراسية لأوروبا كان لها أثرها الكبير على الثقافة في مصر ، حيث تشكلت نخبة سياسية مصرية نتيجة الاطلاع على الثقافات والأفكار الغربية.[20]

[20] محمود محمد رياض (2016) "المجتمع المدني والتنمية في مصر"، الحوار المتمدن، العدد 5083, فبراير 2016، متاح على http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=506349

المرحلة الثانية (من 1900م إلى 1923م)[21]

كانت هذه المرحلة مهمة على مستوي المجتمع المدني؛ حيث شهدت تطورات كبيرة في بنية المجتمع المدني وحدث امتداد لها على مستوي أقاليم مصر، واستمر الدافع الرئيس الذي تعمل وراءه منظمات المجتمع المدني في التخلص من النفوذ والاستعمار الأجنبي، وقد تفاعلت هذه المنظمات مع الأحداث التي شهدتها تلك الفترة من قيام ثورة 1919م وتأسيس الجامعة المصرية في 1908.

وأثناء تلك المرحلة تم إنشاء نقابة المحامين أمام المحاكم الشرعية، كما ازداد حجم الجمعيات الأهلية وتشكلت في العديد من أقاليم مصر وتوسع نشاط هذه الجمعيات، كما ازداد العمل النسائي في المجال التطوعي، وتأسست جمعية عرفت باسم المرأة الجديدة عام 1919م وتولت هدى شعراوي رئاستها.

المرحلة الثالثة (من 1923م إلي1952م)[22]

عرفت تلك المرحلة باسم العهد الليبرالي؛ حيث شهدت هذه الفترة نشاطاً واسعاً وممتداً بعد إصدار دستور 1923م الذي أطلق الحرية لتشكيل الجمعيات طالما أنها لا تسعي لتحقيق الربح المادي، وطالما أنها تسعي للنفع العام. بينما منع القانون تشكيل أية جمعية ذات طابع عسكري، كما أنه أشار إلى مساواة الجميع أمام القانون وتمتعهم بحقوق سياسية ومدنية واحدة، وهذا الأمر ساعد في ظهور العديد من التيارات الفكرية والسياسية.

المرحلة الرابعة (من 1952م إلي1970م)

جاءت تلك الفترة بعد قيام ثورة 23 يوليو 1952م وظهرت مرحلة سياسية جديدة تمثلت في وجود تنظيم سياسي واحد، وقد سيطرت الأفكار الاشتراكية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وبدأ النظام يمارس أسلوب التصفية والقهر ضد مؤسسات المجتمع المدني واتبع العديد من السياسات في سبيل تحقيق ذلك؛ حيث قام النظام بحل الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين، وتم إلغاء دستور 1923 الليبرالي ومحاصرة الجمعيات الأهلية وإصدار قانون 1964 الذي يجعل الجمعيات الأهلية خاضعة للسيطرة الحكومية، مما أدى إلى قمع العمل الأهلي التطوعي في مصر.[23]

المرحلة الخامسة (من 1970م إلى 1999م)

في هذه الفترة شهدت مصر العديد من المتغيرات تمثلت في التحول إلى الرأسمالية العالمية حيث اتجه الاقتصاد نحو حرية السوق وهو الأمر الذي انعكس على الهيكل الاجتماعي للمجتمع المصري، حيث حدثت فجوة بين الطبقات الاجتماعية، كما حدثت تطورات سياسية تمثلت في احترام حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، والثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات وانتشار العولمة، كل هذه العوامل ساعدت في تطور منظمات المجتمع المدني.

المرحلة السادسة (من 2000م إلى 2010م):

---

[21] أماني قنديل (2005) "المجتمع المدني والدولة في مصر من ق 19 إلى عام 2005"، ط 1، القاهرة: مركز المحروسة، ص32: 35.

[22] محمود محمد رياض، مرجع سابق.

[23] بهي الدين حسن (2010) "هذا الوضع المأسوي ولد في فجر 23 يوليو 1952"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، متاح على: http: //www.cihrs.org/?p=7676.

تلك الفترة تميزت بانتهاك حقوق مؤسسات المجتمع المدني، وفرض العديد من القيود عليها خاصة مع صدور قانون عام 2002؛ حيث إنه فرض قيوداً على عملية جمع التبرعات وسمح لوزارة الشئون الاجتماعية بأن تحل أية منظمة أو جمعية إذا رأت أنها تمارس أنشطة غير قانونية دون الرجوع إلى المحاكم.[24]

المرحلة السابعة (من 2011م إلى 2019م):

في تلك المرحلة شهد المجتمع المدني تحدياً كبيرا تمثل في عدم الأستقرار في الإطار القانوني الحاكم لعمله، على الرغم من التطور الذي شهده المجتمع المدني، ظل القانون رقم 84 لسنة 2002 حاكماً لعمل المجتمع المدني حتي وقوع الثورة، إذ شهد المجال العام جدال واسعاً حول ضرورة تعديل هذا القانون، فكان التوجه العام من قبل أعضاء وباحثي المجتمع المدني والمهتمين به هو تعديل هذا القانون وطرح موضوع تعديل القانون على برلمان 2012 لكن لجنة حقوق الإنسان رفضت مقترح القانون المُقدم من الحكومة آنذاك، ثم تجددت النقاشات حول مسودات للقانون إلا أن النص النهائي لمشروع القانون المقترح لم يغير كثيراً الفلسفة السائدة بل زاد عليه لجنة تراقب عمل المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه كان في مشروع القانون بعض النصوص التي تمنح جماعة الإخوان المسلمين استثناءات. ولم يصدر هذا القانون تحت ضغط منظمات المجتمع المدني والقوي المدنية المختلفة متضمنة منصات الإعلام.

عقب سقوط نظام حكم الإخوان المسلمين تجدد الجدل حول البنود الخاصة بالمجتمع المدني في الدستور، بصفة عامة أصبح وجود المجتمع المدني في مصر معترف به في دستور 2014، فالدستور أصبح يعترف بالمساهمة الأوسع التي قد يقوم بها المجتمع المدني في الحياة العامة المصرية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثم جاء مشروع قانون العمل الأهلي الذي أعدته الحكومة في سياق عام من انتشار خطاب الحرب على الإرهاب وجرى إقراره من البرلمان برقم 70 لسنة 2017 في نسخة أولي اتسمت بالتضييق على عمل منظمات المجتمع المدني ليتم تعديله بشكله النهائي الحالي عام 2019.

المرحلة الثامنة (من 2020م إلى 2025م):

هذه المرحلة مهمة على مستوي المجتمع المدني؛ حيث تم إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، التي أكّدت على أهمية المجتمع المدني كشريك أساسي مهم في عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع، وتشجيع ثقافة العمل التطوعي إضافة إلى إسهامات وإنجازات المجتمع المدني الواضحة وشراكته مع الدولة لا غنى عنها.

ووفقا لميادين العمل الرئيسة والنشاط الفعلي الشائع لمنظمات المجتمع المدني يمكن تصنيف هذه المنظمات إلى:

المنظمات الخيرية: وتضم مجمل المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال العمل الخيري بشكله التقليدي الذي يعتمد صيغة مانح وممنوح (مساعدات اجتماعية وإعانات مباشرة)، وتعد هذه الجمعيات الشكل الأساسي لعمل المنظمات الأهلية المصرية.

[24] ميرفت رشماوي وتيم موريس (2007) "نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي" ،Intrac، العدد 20، اكتوبر 2007، ص 18.

منظمات الخدمة والرعاية الاجتماعية: وهي منظمات أهلية تنشط في مجالات اجتماعية عديدة وتقدم خدمات صحية وخدمات اقتصادية واجتماعية متنوعة كالأطفال والمرأة والمسنين والأسرة وغيرها.

منظمات التنمية: وهي جمعيات تعمل في مجال التنمية حيث تعمل علي نصرة الفئات المهمشة وتساعد في كسب القدرات والخبرة والاعتماد علي النفس، من أهم الأدوار التنموية التي تقوم بها مكافحة الفقر, وتطوير التعليم, والخدمات الصحية والدينية. وهذا النوع جديد نسبياً من منظمات العمل الأهلي بدأ يتنامى تدريجياً في المجتمع المصري، حيث يهدف هذا النمط من الجمعيات الأهلية إلى تحقيق التنمية في إطار مجتمع محلي محدد (كجمعيات تنمية المجتمع المحلي المنتشرة في معظم القرى) ويعتمد على استنفار طاقات المجتمع بهدف إنشاء المرافق، كما يعتمد على بناء قدرات الأفراد للاستفادة من الفرص التنموية.

منظمات ثقافية متنوعة: كالجمعيات الأدبية واتحادات الكتاب والفنانين وجمعيات الشعر والقصة والرواية... الخ، إضافة إلى منظمات تأهيل وتدريب ومحو الأمية للكبار وغيرها.

منظمات دفاعية: (أي منظمات التأثير والرأي) ومن أمثلتها منظمات حقوق الإنسان، والدفاع عن المرأة وحقوقها، ومنظمات حقوق المعاقين، ومنظمات ظهرت مؤخراً تعنى بالدفاع عن حقوق الأطفال الذين ليس لهم مأوى، إضافة إلى منظمات الدفاع عن البيئة.

وبناء على ما سبق، فإنه يمكن القول إن المجتمع المدني في مصر ظهر منذ قيام محمد على ببناء الدولة الحديثة، ومنذ تلك اللحظة مر بالعديد من المراحل التي من خلالها حدث تطور كبير للمجتمع المدني ومر بمراحل ازدهار ومراحل تراجع وفق الظروف السياسية الموجودة، ولكن بشكل عام فإن مصر عرفت المجتمع المدني بمختلف أشكاله؛ حيث شهدت تواجد الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الاجتماعية وغيرها، واستطاع المجتمع المدني أن يلعب دوراً كبيراُ في الساحة التنموية المصرية.

العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:[25]

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها ، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضًا تقديم حوافز له.وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.

[25] أسمهان مقران(2014), دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة, مقالات حركة البناء الوطني, يناير 2014, متاح علي https://elbinaa.com/2014/01/22/societe-public/?msclkid=065075f2d12e11ecac5f1167d8ba3b5a

ثالثاً: أدوار المجتمع المدني

دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام

- **نشـر الثقافـة والحـوار** : من خلال تركيز أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني على نمط التنشئة الاجتماعية والدينية وتنمية الحوار وإعادة النظر بأسلوب التعليم والمناهج التعليمية بالمدارس والجامعات والمعاهد المختلفة، إضافة إلى تقبل الآخر ونبذ العنف وفتح قنوات التواصل الحضاري من خلال حوار الحضارات بدلاً من صراعها وفهم وقبول الآخر وعدم إلصاق تهمه التطرف والإرهاب بدين أو حضارة أو طائفة بعينها.
- **تكوين قيادات جديدة:** من الأجيال المتتالية، تبدأ بالمؤسسات وتعتبر مخزناً، حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي لتتولى مسؤوليات قيادية في المجتمعات المحلية والقومية فيما بعد.
- **إشاعة ثقافة العمل التطوعي:** احترام قيم العمل التطوعي، العمل الجماعي، الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية والتسامح وقيم الاحترام.
- **المساهمة في العملية التنموية:** من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال لها دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتنفيذها وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.
- **المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة:** على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها، ولتحقيق أهدافها.
- **تحقيق النظام والانضباط في المجتمع:** كأداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض.
- **التنشئة الاجتماعية والسياسية وتحقيق الديمقراطية:** عن طريق توفير قنوات للمشاركة الاختيارية في المجال العام معبرةً عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية. بالإضافة إلى توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين والمهمشين. وملء الفراغ في حالة تراجع الدولة عن القيام بالأدوار والوظائف الضرورية.

دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة

إن موقع المجتمع المدني بوصفه منظمات مهنية ومنظمات مجتمعية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية وأكاديمية وهياكل أخرى من هذا القبيل يضع المجتمع المدني في وضع فريد من نوعه لإرشاد تطوير السياسات والخطط وضمان التنفيذ ومساءلة الأطراف الفاعلة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

ويمكن لعب هذا الدور على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن تؤديه منظمات المجتمع المدني ضمن إطار إستراتيجية التنمية المستدامة 2030 في الإجراءات المترابطة الآتية المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة وأنشطة الدعوة والمناصرة:

- **الرصد، وجمع البيانات والأدلة:** حول مواطن القلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الأخرى المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية التنموية الوطنية وتقديم التقارير بصددها. وفي أحيان كثيرة لا تتوفر البيانات والمعلومات الكافية من مصادر رسمية لتوجيه وضع الاستراتيجيات والخطط وقياس التقدم المحرز. وفي كثير من الأحيان، عندما تكون المعلومات متاحة، فهي تميل إلى أن تكون كمية وليست نوعية ولا تعالج باستفاضة جميع النواحي المطلوبة.

وفي المقابل، قد تتوفر العديد من هذه المعلومات لدى المجتمع المدني. فيكون لدى النقابات معلومات عن ظروف العمل والجوانب الأخرى المتعلقة بمعايير العمل اللائق. ولدى المؤسسات الأكاديمية بيانات ودراسات وتحليلات لمجالات مختلفة. فيما يوجد لدى منظمات حقوق المرأة معلومات وتحليلات للقضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات والتمييز بين الجنسين، وجوانب أخرى متعلقة بحقوق النساء والفتيات في الاستراتيجية الوطنية 2030. وتكون لدى منظمات حقوق الإنسان معلومات وتحليلات مهمة ذات صلة بهدف التنمية المستدامة 16 وغيره من المقاصد المرتبطة بحقوق الإنسان. وهناك العديد من الأمثلة حيث يكون لدى مؤسسات المجتمع المدني معلومات نوعية نابعة من تحليل المعلومات بالإضافة إلى البيانات الكمية.

- **المساهمة في وضع السياسات والخطط القائمة على الأدلة:** يعدّ إسهام المجتمع المدني في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً.

- **القيام بأنشطة الدعوة والمناصرة** المبنية على أساس الأدلة والبحوث والتحليل. حيث تحتاج العديد من مشروعات ومحاور استراتيجية 2030 إلى أن يقوم المجتمع المدني بتطوير خطة وأنشطة للدعوة والمناصرة التي يمكن تنفيذها على المستويات الوطنية والدولية.

- **القيام بأنشطة رفع الوعي والتدريب.**

ا- **القيام بمنع انتهاكات حقوق الإنسان:** والخطوات والإجراءات الأخرى المعاكسة للتنمية المستدامة. يمكن أن تؤثر منظمات المجتمع المدني على عملية التنفيذ الوطنية والمساءلة لضمان إدماج حقوق الإنسان في عملية تفصيل وتتبع الأهداف والغايات والمؤشرات على الصعيد الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها يمكن أن تقدم المشورة للحكومة بشأن نهج يركّز على حقوق الإنسان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع إيلاء اهتمام خاص لضمان أن يتم إعطاء مبادئ المساواة وعدم التمييز أولوية المتابعة والتنفيذ.

- **ضمان سماع صوت المهمشين والضحايا** في المحافل المعنية بالحقوق والمحافل الأخرى والمشاركة في الدفاع عنهم.

- **مراقبة دور القطاع الخاص** والعمل على ضمان مساءلة هذا القطاع.

- **توفير الخدمات التي تساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية 2030**، والتي تسمح في الوقت ذاته لمنظمات المجتمع المدني بجمع المعلومات والأدلة التي تُرشد رسم السياسات وإجراءات المساءلة. حيث تقدم منظمات المجتمع المدني الخدمات لضمان عدم تخلف أحد عن الاستفادة من التنمية، على النحو الذي تم التخطيط له في استراتيجية 2030 . ومن الضروري ملاحظة أن الدور الخدماتي الذي يقدمه المجتمع المدني هو دور تكميلي، ولكنه لا يحل مكان مسؤولية الدولة عن ضمان الخدمات لإعمال الحقوق. كما أن المعلومات التي يتم تجميعها من خلال تقديم الخدمات يشكل مساهمة مهمة لضمان توفر قاعدة أدلة يمكن استخدامها من أجل أن تبنى عليها مقترحات السياسات والخطط والإصلاحات في التشريعات ومساهمات منظمات المجتمع المدني في هذه المناقشات.

رابعا: تحديات المجتمع المدني في مصر[26]

المجتمع المدني المصري يواجه عدة تحديات متداخلة:

- أزمة التمويل واعتماد المجتمع المدني على المانحين في تمويل المشروعات مما يؤثر على مصداقية المجتمع المدني في الشارع المصري وكذلك يعيق منظمات المجتمع المدني لتحديد الألولويات المبينة على احتياجات الشارع المصري وليس وفقاً لأجندة الممولين.كذلك الاعتماد على المانحين يحول دون بناء العلاقات العضوية او الاساسية مع المجتمعات المحلية والقواعد الشعبية ويثني منظمات المجتمع المدني عن السعي الدؤوب وراء الموارد المحتملة للتمويل المحلي. كذلك تفتقر منظمات المجتمع المدني الى المعرفة (واحيانا الاهتمام الحقيقي) بالاحتياجات الأكثر أهمية بالنسبة لتلك المجتمعات المحلية حيث أنها وبدلا من ذلك تركز على تأمين المنح قصيرة المدى من المانحين لكي تتمكن من الاحتفاظ بموظفيها والبقاء في حيز الوجود.
- عدم وضوح الرؤية وعدم وجود خارطة للأولويات التنموية تتحرك طبقها تلك الجمعيات، مع تغليب فكرة جمع التبرعات وإنفاقها في شكل هبات وعطايا لا تغير من واقع الفقراء بل تكون سبباً أحياناً في احترافهم للتسول والعزوف عن العمل.
- غياب الشراكة فعلية بيْن منظمات المجتمع المدني والحكومة من جهة، وبين هذه المنظمات مع بعضها البعض، مما يؤدي إلي تشابه المشاريع التنموية وتكرارها، وتمركزها في منطقة جغرافية دون غيرها.
- مشكله الجانب التشريعي والقانوني بالنسبة للمنظمات المدنية فالغطاء القانوني الذي تعمل تحته منظمات المجتمع المدني في مصر لا يخلو من الفوضى، فبعض المنظمات تعمل كجمعيات أهلية، والبعض الآخر مُسجل كشركة محاماة، أو شركات مدنية، وخاصة التي تعمل على قضايا الحقوق والحريات.
- عدم وجود مأسسة حقيقية داخل مؤسسات المجتمع المدني التي من المفترض أن تقدم نموذجاً لحسن الإدارة والتنظيم، وضعف جانب التدريب ورفع القدرات لدى العاملين بالمؤسسات.
- سوء إدارة المتطوعين الذين يقبلون على الانضمام للتطوع في أنشطة وفعاليات الجمعيات ولكنهم لا يجدون النظام المتكامل الذي يشبع رغباتهم أو يضمن متابعتهم، وبالتالي يتساقطون بعد فترة وقد يعزفون عن العمل التطوعي بشكل كامل.

المبحث الثالث: التنمية المستدامة، وأهدافها، ومشكلاتها

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

في السنوات الأخيرة بدأ العالم يهتم بفكرة التنمية المستدامة التي تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بدلاً من التفكير في التنمية التقليدية التي تركز فقط على الجانب الاقتصادي وتهمل الأبعاد الأخرى، ومنذ بداية عام 2016 أصبح للتنمية المستدامة إطار واضح يتمثل في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 التي تبنتها

[26] مصطفي النجار (2012) "المجتمع المدني في مصر.. الفرص والتحديات"، جريدة الشروق، أكتوبر 2012، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26102012&id=090291bc-075c-43ce-ac54-48e5d3919111.

الأمم المتحدة، وبدأت الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تطوير استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة بالتوافق مع أهداف الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تقديمه لأول مرة في عام 1972 على الساحة العالمية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم، إلا أنه قدم رسمياً فقط في عام 1982 كمفهوم واضح للمرة الأولى عندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، برئاسة برونتلاند، تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك". والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة، على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتهم.

ومع مرور الوقت، تطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكثر فاعلية، مع التركيز بشكل أقل على الاحتياجات بين الأجيال و تركيز أكثر على النهج الشمولي الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وأصبح من المفهوم أن التحدي العالمي للاستدامة يكمن في الترابط المعقد للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

كذلك شهد مفهوم التنمية المستدامة تطوراً كبيراً من بداية الستينات من القرن الماضي إلى اليوم. ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة (1960–1970)، اقترن مفهوم التنمية المستدامة بالنمو الاقتصادي، مثل الدخل القومي والدخل الفردي. وفي العقد الثاني للتنمية (1970–1980)، اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية، بجانب البعد الاقتصادي، وخلال عقد التنمية الثالث (1980–1990) اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة العامة في اتخاذ القرارات التنموية الخاصة بالحكم الراشد، أما عقد التنمية الرابع 1990 فقد شهد نقلة نوعية في مفهوم التنمية، حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في إعلان (ريو) لعام 1992 الذي تضمن مبادئ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال في توزيع الموارد الطبيعية. كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريف والمعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما في تعدد وتنوع التعريفات.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مساراً يعكس مدي قابلية مجموعة من السكان على تنمية الثروات التي تمتلكها بصورة مستمرة، وكذلك الأنماط الفكرية والتنظيم الاجتماعي لتلك المجموعة السكانية. حيث تشمل التنمية المستدامة عدداً من الأبعاد الرئيسة تتمثل في: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وفيما يلي سوف يتم مناقشة واستعراض كل من تلك الأبعاد:

• **البعد الاقتصادي:** تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي: إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، والاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات.

• **البعد الاجتماعي:** تعني التنمية الاجتماعية زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن، وذلك لتحقيق الحرية والرفاهية. ويعد البعد الاجتماعي بمثابة البعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، حيث إنه يمثل البعد

الإنساني الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية التطوير في الاختيار السياسي. وتشمل التنمية الاجتماعية العديد من الجوانب منها: المساواة في التوزيع، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي.

• **البعد البيئي:** يعد الاهتمام بالبيئة ركناً أساسياً في التنمية، وذلك من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية. حيث تنادي مبادئ التنمية المستدامة بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة، وكيفية ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات.

ثالثا: أهداف التنمية المستدامة

تم الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في العالم من خلال القرار 1/70 للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "تحويل عالمنا: أجندة التنمية المستدامة لعام 2030" في عام 2015. والتي تمثل خطة عمل للأفراد والكوكب نحو الازدهار، وفقاً لما ورد بالميثاق وبدأ التنفيذ الفعلي لهذه الأهداف في يناير 2016.

وقد صُممت الأهداف بشكل متعمد لتتضمن التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نطاق واسع، مع ترابطها في نفس الوقت والتي تشمل على 17 هدفاً و169 غاية، قصد منها أن تصبح حزمة من الالتزامات للدول والمجتمعات وحتى الأفراد، لمعالجة القضايا الحاسمة للجنس البشري.

ومن المتوقع أن تتحقق الأهداف وغاياتها بحلول عام 2030. لذا فهناك جهود عالمية متضافرة وحيوية وعمل دؤوب من أجل تحقيق هذه الأهداف، وفيما يلي عرض لهذه الأهداف و استعراض للدور الفعلي الذي قامت به منظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق بعض تلك الأهداف:

1. **لا فقر:** القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

نتيجة دمج الجهود بين الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني تراجعت معدلات الفقر في مصر من 32.5 % في عام 2018/2017 إلى 29.7 % في العام 2020/2019، وهي المرة الأولى التي تنخفض فيها معدلات الفقر منذ 20 عامًا، وفقًا لتقرير التنمية البشرية 2021، والذي يعد أحد أهم التقارير الدولية التي ترصد وضع التنمية البشرية على مستوى العالم.[27]

كما أن نسبة مساهمة المجتمع المدني في القضاء على الفقر تخطت 5 مليارات جنيه سنويًا أثناء جائحة كورونا.

2. **لا جوع:** القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

وفقاً لمؤشر الجوع العالمي لعام 2019، تعاني مصر من **مستوى معتدل من الجوع**، حيث تحتل المرتبة 61 من أصل 117 دولة. و**تظل القدرة على تحمل تكاليف الغذاء ونوعيته وسلامته من أكثر التحديات إلحاحاً حيث** تواصل مصر الاعتماد على الأسواق العالمية لتوفير أكثر من نصف سلعها الأساسية. يُعد سوء التغذية أحد المخاوف الأخرى المتزايدة على الصحة العامة، **حيث سجلت معدلات التقزم 21.4 في المائة، وزيادة الوزن والسمنة إلى 16 في المائة، ونقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة 5.5 في المائة.**

[27] تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر.

وداخل هذا التحرك على المستوى الرسمي والحكومي، كان ايضا لجهات العمل المدني وتنمية المجتمع جهود ملموسة لمواجهة التقزم والامراض المرتبطة بسوء التغذية مثل الهزال والانيميا، من بين تلك الجهات مؤسسة بنك الطعام المصري، الذي طرح فكرة إنشاء وحدة حماية الأطفال من سوء التغذية والتي تتراوح تكلفة انشائها من 600 ألف الي مليون جنيه طبقا لاحتياج المجتمع، وهى عبارة عن مطبخ مركزي في القري الفقيرة يتم من خلاله امداد المدارس والحضانات المجاورة بوجبات ساخنة صحية وامنة تساعد على حماية أطفال الأسر المستحقة من أخطار سوء التغذية، ويعتمد المطبخ على تعيين أمهات الأطفال المستحقين براتب شهري ليقوموا بطهي الوجبات وذلك لإعانتهم ماديا ومساعدتهم في توفير فرصة عمل كريمة تضمن لهم مبلغ مالي شهري، إلى جانب ضمان جودة وسلامة الأغذية المقدمة.

كما يقوم بنك الطعام المصري بتأمين غذاء صحي للمستحقين بهدف التخفيف من معاناة الجوع، حيث يوجد 150 ألف أسرة مسجلة على قاعدة بيانات بنك الطعام ويستفادوا شهريا من خدمات بنك الطعام بالتعاون مع 1200 جمعية شريكة تعمل تحت مظلة بنك الطعام إضافة إلى وجبات دور الأيتام ودور المسنين.

3. **الصحة الجيدة والرفاه:** ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

شاركت الجمعيات الأهلية في المبادرات الرئاسية مثل 100 مليون صحة، وفى التوعية والمساعدات والتجهيزات وفتح مقار للمبادرات وضخ بعض التمويلات، ويمكن توضيح نماذج لتلك المبادرات على النحو التالي :

أ. مبادرات الدعم الوقائي؛ من خلال توفير المستلزمات الطبية التي تحتاجها المستشفيات، من أدوات الوقاية الشخصية من العدوى، ومن بين النماذج، دور مؤسسة "مصر الخير"، من خلال إسهامها في تقديم المستلزمات الطبية والملابس الوقائية الخاصة بالأطباء والممرضين، بمستشفيات العزل والحجر الصحي والحميات، على مستوى الجمهورية .

ب. المبادرة المصرية لإنتاج ٥٠٠٠ جهاز تنفس صناعي؛ حيث تهدف هذه المبادرة إلى رفع سعة، وكفاءة غرف الرعاية المركزة؛ وذلك بإعادة تصنيع ٥٠٠٠ جهاز PB 560 باستخدام التصميمات التي أتاحتها إحدى الشركات العالمية؛ وذلك بعد إنتاج نموذج تجريبي، وإجازته من وزارة الصحة. واستندت فكرة المبادرة على جمع مجموعة من المهندسين المتخصصين، والأطباء، ومتخصصي إدارة المشروعات، ثُم مخاطبة الهيئة العربية للتصنيع والشركة القابضة للصناعات المعدنية لإنتاج الجهاز على خطوط إنتاجهم، وخلق قنوات للتبرع لصالح الحملة من خلال جمعيات خيرية معتمدة وتحظى بالثقة العامة، وأخيرًا تصميم وتنظيم دورات طبية لتدريب الكوادر في جميع محافظات مصر على استخدام الجهاز. وتقوم المبادرة على تحقيق تعاون ثلاثي بين قطاع الصناعة، وجمعيات المجتمع المدني، والدولة لتحقيق الهدف المرجو في أقصر مدة ممكنة، وبجودة عالية.

4. **تعليم ذو جودة:** ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، تحسَّن أداء قطاع التعليم قبل الجامعي في مصر خلال السنوات العشر الأخيرة وفقًا لمؤشرات الإتاحة، إذ ارتفعت معدَّلات القيد الصافي والإجمالي لجميع المراحل التعليمية نتيجة لتضافر الجهود الحكومية وجهات المجتمع المدني.

فعلى سبيل العرض لجهود بعض منظمات المجتمع المدني تراجعت معدلات التسرب من التعليم نتيجة لتدخل مؤسسة مصر الخير للاسهام فى حل مشكلة التسرب من التعليم، حيث بدأت بفتح 82 مدرسة عام 2010 ، ووصل عدد

مدارس التعليم المجتمعي عام 2021 لنحو 1012 مدرسة، موزعين في 11 محافظة، تضم أكثر من 31 ألف طالب وطالبة 60 % منهم من الفتيات.

جدير بالذكر أن مدارس التعليم المجتمعي هي مدارس ذات طبيعة خاصة تؤدي دورا محوريا في المجتمع المصري، فهي توفر الخدمات التعليمية في المناطق النائية المحرومة من الخدمات التعليمية.وتهدف تلك المدارس إلى القضاء على ظاهرة الأطفال المتسربين من التعليم.

5. **المساواة بين الجنسين:** تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

يُعد تمكين المرأة المصرية حجر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة التي تطمح إليها الحكومة المصرية. وفي السنوات الأخيرة، حظيت قضية تمكين المرأة باهتمام كبير على المستويات المختلفة، فوفقًا للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2021 ، تأتي مصر في المركز الرابع من تسعة عشر مركزًا في مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.ويُعدّ المركز الرابع أفضل مركز حصلت عليه مصر خلال السنوات العشر الماضية، وجاء ذلك نتيجة دمج الجهود بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني حيث تلعب الجمعيات الأهلية دورا مهما في تمكين المرأة المصرية في المجالات المختلفة، علي سبيل المثال ما يقوم به المركز المصري لحقوق المرأة سواء في تقديم الدعم السياسي للنساء من خلال التدريبات وأوراق السياسيات أو في تقديم الدعم القانوني للنساء من خلال منصة "محاميك" التي تستقبل الاستشارات القانونية وترد عليها بواسطة فريق كبير من المحامين المتخصّصين، كما يعمل المركز على تقديم الدعم الاقتصادي للشابات من خلال سلسلة من الدورات التدريبية التي تهدف الى تقديم الدعم الفني لصاحبات المشاريع الصغيرة والوصول بهن الى بداية طريق النجاح، كما يقوم بدور قوي في التوعية والتدريب على أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 التي بات العمل عليها ضرورة ملحة من أجل تحقيق حياة افضل لجميع الأطراف.

6. **المياه النظيفة والصرف الصحي:** ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

في عام 2020 وصلت تغطية مياه الشرب المدارة بأمان إلى حوالي 99٪ ، بينما تمت زيادة الصرف الصحي المدار بأمان من 50٪ إلى 65٪ وجاء ذلك نتيجة دمج الجهود بين الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني.

حيث قامت مؤسسة "ومن الماء حياة" بتوزيع 700 فلتر في مناطق مختلفة في قرى مصر، ومنحت المياه النظيفة لأكثر من 4500 مستفيد، و بتركيب 410 وصلة مياه، لتوفير المياه النظيفة لأكثر من 2500 مستفيد في 7 مناطق سكنية في قري صعيد مصر، كذلك تركيب أكثر من ٥٥ محطة مياه بإجمالى عدد ٥٥٠,٠٠٠ مستفيد و تم توفير ١,٥٠٠,٠٠٠ لتر مياه يوميا.[28]

7. **طاقة نظيفة وبأسعار مقبولة:** ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. **العمل اللائق والنمو الاقتصادي:** تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

[28] الموقع الرسمي لمؤسسة ومن الماء حياة https://www.lifefromwater.org.eg/

9. **الصناعة والابتكار والبني التحتية:** إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.
10. **الحد من عدم المساواة:** الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. **مدن ومجتمعات مستدامة:** جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. **الاستهلاك والإنتاج المسئول:** ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. **الإجراءات المناخية:** اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.
14. **الحياة تحت الماء:** حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
15. **الحياة البرية:** حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والترويج لاستدامة استخدامها، واستدامة التعامل مع الغابات ومُكافحة التصحر، والتصدي لتدهور الأراضي وخسارة التنوع البيولوجي.
16. **السلام والعدل والمؤسسات القوية:** التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. **الشراكات من أجل الأهداف:** تقوية سبل تأسيس وتفعيل شراكة عالمية من أجل التنمية المُستدامة.

رابعا: رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030

اتساقاً مع استراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، طورت مصر رؤيتها للتنمية المستدامة منذ عام 2016، وتم تحديث هذه الرؤية في مطلع عام 2018 لتتناسب مع المتغيرات التي طرأت على السياق المحلي والإقليمي والعالمي. وتؤكد الرؤية المُحدثة على تناول وتداخل كل القضايا من منظور الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئي والاقتصادي والاجتماعي، فهي رؤية شاملة ومتسقة تتكون من استراتيجيات قطاعية للجهات الحكومية المختلفة.

وتركز رؤية مصر 2030 على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة، وذلك من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي ومشاركة كافة المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية. ويأتي ذلك جنبًا إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام وتعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الإبداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كافة المجالات. وتعطي رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية من خلال وجود نظام بيئي متكامل ومستدام يعزز المرونة والقدرة على مواجهة المخاطر الطبيعية. كما تركز الرؤية على حوكمة مؤسسات الدولة والمجتمع من خلال الإصلاح الإداري وترسيخ الشفافية، ودعم نظم المتابعة والتقييم وتمكين الإدارات المحلية. وتأتي كل هذه الأهداف المرجوة في إطار ضمان السلام والأمن المصري وتعزيز الريادة المصرية إقليميًا ودوليًا.[29]

[29] رئاسة جمهورية مصر العربية (2018) "https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/

خامسا: نطاق أدوار المجتمع المدني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وفيما يلي شرح لأدوار منظمات المجتمع المدني في مصر وما يمكن أن تقوم بالمساهمة في تنفيذه وفقاً للأهداف الأساسية لرؤية مصر 2030 :

الهدف الأول: جودة الحياة: الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنشط في مجال مواجهة المظاهر المتعددة للفقر المتمثلة في مواجهة الجوع وسوء التغذية، وتمكين المواطنين من الحصول على التعليم، المساهمة في توفير خدمات البنية الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي من خلال برامج التنمية المختلفة، مواجهة أشكال التمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، وتمكين المواطنين من المشاركة في اتخاذ القرارات.

الهدف الثاني: عدالة واندماج: العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة هنا يمكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بتبني قضايا المساواة بين الجنسين من منظور حقوقي والمساهمة في إصلاح القوانين والتشريعات التي تناهض العنف والتمييز ضد النساء، كما يمكنها أن تقدم فرص التدريب والتأهيل والتثقيف التي تمكن النساء من المشاركة في المجال الاقتصادي والمجتمعي والسياسي. كذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً محورياً من خلال تبني أنشطة الدعوة وكسب التأييد وإصلاح السياسات العامة الوطنية التي تعزز من المساواة والعدالة داخل الدولة، كما أن هناك فرصة كبيرة لمنظمات المجتمع المدني للعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة لتقديم رؤيتها المتعلقة بتعزيز المساواة والعدالة في النظام الدولي والأطر الوطنية.

الهدف الثالث: اقتصاد قوي: اقتصاد تنافسي ومتنوع يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق هذا الهدف من خلال التوسع في تدخلات التدريب الحرفي والمهني وتأهيل الشباب لسوق العمل وإكسابهم المهارات التي تلبي احتياجات هذا السوق وتجعلهم قادرين على المنافسة، كما أن أنشطة الإقراض الميسر ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في هذا الصدد، بالإضافة لدور منظمات المجتمع المدني في الدعوة لإصلاح السياسات الاقتصادية والسياسات المرتبطة بحقوق العمال.

الهدف الرابع: معرفة وابتكار: المعرفة والابتكار والبحث العلمي يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً كبيراً في إتاحة فرص التعليم غير الرسمي والتعليم المجتمعي ومحو الأمية خاصة للنساء في المناطق الريفية، كما يمكن أن تقوم المنظمات بدور محوري في توفير خدمات التعليم للأطفال في سن مبكرة (رياض الاطفال)، بالإضافة للمدافعة وإصلاح السياسات التعليمية وتعزيز الحق في التعليم.

الهدف الخامس : الاستدامة البيئية: نظام بيئي متكامل ومستدام يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في هذا المحور من خلال المساهمة في التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو، مع تحسين استخدام الموارد في الوقت ذاته، ومع تخفيضها للتلوث والفقر. والمسارات التي تتيح لمنظمات

المجتمع المدني تنفيذ ذلك تتمثل في التوعية والتثقيف والدفاع عن القضايا البيئية. وأيضا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً في توفير خدمات مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي المأمون من خلال تحفيز وتنظيم إسهامات المجتمع في تحمل جزء من تكلفة هذه الخدمات، وفي نفس الوقت يمكن للمنظمات أن تلعب دوراً في عملية التوعية بأهمية الحفاظ على مصادر المياه ومنع الهدر والتلوث.

وفيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة وتحفيز الدولة والقطاع الخاص على الالتزام باتفاقية باريس لتغير المناخ، وهي الاتفاقية التي تلزم كل الدول على العمل من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة في العالم إلى ما دون 2 درجة مئوية، ويتم ذلك من خلال الرصد والمتابعة وتقديم بدائل السياسات وتنفيذ حملات المناصرة وكسب التأييد فضلاً عن توعية الأطراف المختلفة ذات الصلة. أما في قضية المياه الاستراتيجية المعنية بها مصر، فتستطيع منظمات المجتمع المدني أن تقوم بدور كبير في التوعية بأهمية الحفاظ على البحار والمحيطات في إطار الحفاظ على التنوع البيولوجي، وتبني مبادرات فعالة وذات دلالة كمبادرات تنظيف الشواطئ ومبادرات الحد من استخدام البلاستيك والمواد غير القابلة للتحلل بسهولة.

الهدف السادس : الحوكمة: حوكمة مؤسسات الدولة لمنظمات المجتمع المدني دور محوري في تعزيز مبادئ الحوكمة وإعلاء ممارسات حقوق الإنسان لتحقيق النزاهة والعدالة والحفاظ على الموارد العامة والشأن العام والكرامة الإنسانية ومكافحة الفساد، حيث يتمثل هذا الدور في تعزيز الشفافية والنزاهة في بيئة العمل الخاصة بالمنظمة أو المؤسسة الأهلية والجهات التي تشرف عليها وتمثلها، بالإضافة إلى توعية المجتمع أو الفئة التي تخدمها المنظمة أو المؤسسة الأهلية على أقل تقدير بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره.

الهدف السابع : السلام والأمن المصري هناك فرصة واسعة لمنظمات المجتمع المدني لتعمل على هذا الهدف من خلال دورها الدفاعي ومسئوليتها عن قضايا حقوق الإنسان وتعزيز السلم الأهلي وترسيخ ثقافة الحوار بين الثقافات والمجموعات المختلفة، حيث يمكن للمنظمات الأهلية أن تتبني الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان وتدعو للالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، كما يمكنها أن تعمل في مجال بناء قدرات الشباب والكوادر الوطنية على مهارات الحوار والتفاوض واحترام الآخر، فضلاً عن رصدها وتقييمها المستمرين لحالة حقوق الإنسان والسلم الأهلي والإقليمي والدولي.

الهدف الثامن : المكانة الريادية: تعزيز الريادة المصرية تدخلات المجتمع المدني في هذا الهدف محدودة نسبياً، وربما يمكن أن تقتصر على جانب المراقبة والتحفيز المستمر للحكومة والقطاعات الوطنية المختلفة.

الخاتمة:

سعت الباحثة من خلال هذا الدراسة إلى معرفة دور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة فى مصر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك دوراً كبيراً للمجتمع المدني في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، نتيجة للتحولات والتطورات العالمية التي شهدتها الاقتصادات العالمية، ومع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجانب البيئي من جهة والجانب الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، أصبحت الحاجة ملحة إلى المجتمع المدني وكذا إلى منظماته لحل المشكلات والأزمات. وقد قامت الباحثة بطرح عدد من التساؤلات البحثية التى نجحت من خلالها الاجابة على السؤال الرئيسى

لدراستها، وقد تمثلت تلك التساؤلات فى:

- **ماهو مفهوم المجتمع المدنى وماهية طبيعته؟**

قامت الباحثة بالإجابة عليه من خلال تتبع تطور المفهوم فى الحضارة الغربية بداية بالعصر الروماني الأغريقي وصولا للثورات البرجوازية، بعدها تناولت المفهوم فى المجتمع المصري من خلال تتبع تطور مؤسسات المجتمع المدنى فى عهد محمد على حيث بدأت فى صورة جمعيات دينية وثقافية وتزايد عددها بصورة كبيرة خلال فترة العهد الليبرالى، وصولاً للطفرة التى شهدتها فى سبعنيات القرن العشرين عقب تحول مصر نحو الرأسمالية والتضييق الذى شهدته فى بداية عام 2000 وحتى إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والاحتفاء بعام 2022 كعام للمجتمع المدني. وقامت بتسليط الضوء على مكونات المجتمع المدنى من منظمات خيرية وتنموية ودفاعية وغيرها.

- **ما أدوار منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟**

قامت الباحثة بالإجابة عليه من خلال الاشارة إلى دورها في المجتمع المصري بشكل عام من خلال نشر الثقافة والحوار، المساهمة في العملية التنموية، إشاعة ثقافة العمل التطوعي و غيرها، والتطرق بشكل خاص مع شرح لأدوار منظمات المجتمع المدني في مصر وما قامت به لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية وما يمكن أن تقوم بالمساهمة في تنفيذه وفقاً للأهداف الأساسية لرؤية مصر 2030.

- **ما المعوقات التي تواجه المجتمع المدني في مصر؟**

قامت الباحث بالإجابة عليه من خلال الاشارة إلى مجموع التحديات الأبرز التي تواجه المجتمع المدني في مصر من عدم وجود خارطة للأولويات التنموية، وسوء إدارة المتطوعين والعاملين، وصولا إلي مشكلة التمويل وغياب المأسسة.

- **ما مفهوم التنمية المستدامة؟**

قامت الباحثة بالإجابة عليه من خلال تتبع نشأة وتطور المفهوم منذ طرحه على الساحة العالمية عام 1972 في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم وصولا لتعريفه بشكل واضح وفقاً لتقرير لجنة برونتلاند عام 1982، بعدها تناولت مراحل المفهوم منذ الستينات وحتي مطلع الألفية.

- **ما أبعاد وأهداف التنمية المستدامة؟**

قامت الباحثة بالإجابة عليه من عرض أبعاد التنمية المستدامة بركائزها الثلاثة الأساسية "البعد الاقتصادى، البعد الاجتماعي، البعد البيئي"، تلاها تناول أهداف التنمية المستدامة الأممية وصولاً لعرض وتحليل أهداف التنمية المستدامة في رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- تصاعد دور المجتمع المدني في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كما يتوقع ان يزيد هذا الدور مع تكثيف حملات التوعية في الشارع المصري بعد إعلان عام 2022 عام المجتمع المدني.
- وجود علاقة تكاملية بيْن منظمات المجتمع المدني والحكومة، حيث يتكامل القطاع الخدمي والتطوعي من منظمات المجتمع المدني مع الحكومة في تنفيذ رؤية مصر 2030.
- يواجه المجتمع المدني بعض التحديات التي قد تعوق تقدم مسيرته كمشارك فاعل في مسار العملية التنموية.

وتوصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- يجب أن تضع منظمات المجتمع المدني استراتيجية واضحة ومحكمة للوصول إلى المانحين من القطاع الخاص والتواصل معهم. وينبغي أن يتعلموا كيف يحددوا مصادر التمويل المحلية التي يمكن أن يكون لديها توجه لدعم القضايا التي تتبناها تلك المنظمات.
- أن تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بالشفافية، وتقوم بعرض بيانات عن أموالها وكيفية إنفاقها، والإفصاح عن مصادر تمويلها طالما أنها لا تخالف القانون وتمارس أعمالاً مشروعة.
- ضرورة وجود قيادات وإدارات متخصصة داخل منظمات المجتمع المدني، تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات والتجارب العملية فيما بينها، وتحديد نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب جدوى في مجال عمل منظمات المجتمع المدني.
- إسهام الحكومات في تدريب وتأهيل قيادات وموظفي منظمات المجتمع المدني والعكس بالعكس، مما يساعد في تنفيذ الخطط والأهداف الرامية إلى تدعيم التنمية المستدامة. وأيضا، العمل على زيادة استقلالية القرار الإداري والمالي، من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة المؤسسية، لتوجيه عمل منظمات المجتمع المدني انطلاقاً من رسالاتها وبرامجها وليس حسب أهواء رؤسائها ومسيري أعمالها.
- إيجاد آليات للتواصل والتنسيق بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لأجل تحقيق أكبر قدر من التعاون والحصول على البيانات والمعلومات وتبادل الخبرات.
- إحداث تعاون جاد، وتشبيك رسمي، وشراكة فعلية بيْن منظمات المجتمع المدني والحكومة من جهة، وبين هذه المنظمات مع بعضها البعض، مما يركز الجهود ويحد من تشابه المشاريع التنموية وتكرارها، وتمركزها في منطقة جغرافية دون غيرها.
- العمل على توثيق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، وأن تكون خطط منظمات المجتمع المدني متوافقة مع الخطة الوطنية للتنمية ومكملة لها، وأن ترتبط هذه الخطط بجداول زمنية معلنة لتنفيذها.

قائمة المراجع

أولًا: باللغة العربية:

1. أسمهان مقران(2014), دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة, مقالات حركة البناء الوطني, يناير 2014, متاح علي https://elbinaa.com/2014/01/22/societe-public/?msclkid=065075f2d12e11ecac5f1167d8ba3b5a
2. أحمد إبراهيم ملاوي (2008)، دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الشاملة، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24 -العدد الثاني- 2008).
3. أمانى قنديل (2005)، مؤسسات المجتمع المدنى قياس الفاعلية ودراسة حالة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية).
4. أمانى قنديل (2005) "التحولات في بنية ووظيفة المجتمع المدني بعد الثورات في مصر"، **آفاق سياسية**، العدد 13، 2005، متاح على http://www.acrseg.org/30498، تاريخ الدخول: 28-10-2021.
5. أمانى قنديل (2006) ، المجتمع المدنى و الدولة فى مصر من القرن ال19إلى عام 2005، (الطبعة الأولى، القاهرة : مركز المحروسة).
6. أمانى قنديل (2008) "الموسوعة العربية للمجتمع المدني"، القاهرة: مكتبة الأسرة.
7. أمانى قنديل (2010) "مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني العربي"، المنامة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
8. أحمد مختار شبارة (2002) التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية بدمياط، عدد (39)، يناير 2002.
9. أيمن عبدالوهاب (2021) "نحو مجتمع مدني جديد"، **آفاق سياسية**، العدد3، يونيو 2021. متاح علي: https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/5767/%D9%86%D8%AD%D9%88%20%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D9%91%20%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF.pdf، تاريخ الدخول: 2-11-2021.
10. الموقع الرسمي لمؤسسة ومن الماء حياة https://www.lifefromwater.org.eg/
11. بهي الدين حسن (2010) "هذا الوضع المأسوي ولد في فجر 23 يوليو 1952"، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، متاح على: http: //www.cihrs.org/?p=7676 .
12. تقرير التنمية البشرية في مصر 2021، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر.
13. تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2016) دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.
14. رؤية مصر 2030 ، رئاسة جمهورية مصر العربية (2018) https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030/"
15. حسن محمد سلامة السيد (2004) **"العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية"**، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
16. سعد الدين إبراهيم (2000) "المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

17. عبدالرحمن صوفي عثمان ومحمود محمود عرفان (2014) "دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني:الضرورات والمستلزمات"، (عمان: جامعة السلطان قابوس، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية).
18. عبد الوهاب الكيالي (1991) "موسوعة السياسي"، ج 2، ط 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
19. عزمي بشارة (2012) المجتمع المدني دراسة نقدية، (الطبعة السادسة، القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.
20. عطية حسين أفندي (2006) المنظمات غير الحكومية مدخل تنموي، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
21. عامر الكبيسي وآخرون (2015) "دراسات حول مداخل التنمية المستدامة"، دار جامعة نايف للنشر، الرياض.
22. محمد فتحي عبد الغني (2020) " تطور مفهوم التنمية المستدامة و أ بعاده ونتائجه في مصر"، (جامعة بني سويف: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).
23. محمد مرعي مرعي (2005) دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحليات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة، المسئوليات والآليات، المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية (التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية).
24. محمد مصطفي القاسم، غانم بن سعد الغانم (2020) دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد (46)، رقم (2)، أبريل 2019.
25. محمود محمد رياض (2016) "المجتمع المدني والتنمية في مصر"، الحوار المتمدن، العدد 5083, فبراير 2016، متاح على http: //www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=506349
26. محيي الدين حرشاوي(2021) **"الإستراتيجية الأوروبية في تعزيز إدارة الجماعات المحلية عن طريق تفعيل آليات المجتمع المدني تجاه دول جنوب المتوسط (دراسة حالتي المغرب والجزائر)"**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. متاح على: http://bu.univ-ouargla.dz/Harchaoui-Mehidinne.pdf?idthese=4280 تاريخ الدخول: 21-12-2021.
27. مصطفي النجار (2012) "المجتمع المدني في مصر.. الفرص والتحديات"، جريدة الشروق، أكتوبر 2012، متاح على https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=26102012&id=09029.1bc-075c-43ce-ac54-48e5d3919111
28. ممدوح سالم (2004) المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
29. مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية http://www.fao.org/3/x3307a/x3307a04.htm
30. ميرفت رشماوي وتيم موريس (2007) "نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي" ،Intrac، العدد 20، اكتوبر 2007، ص 18.
31. ندي فتاح زيدان وسجي فتاح زيدان (2020) "دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة – مركز نينوى للاستشارات والخدمات نموذجاً"، العراق، **جامعة الموصل**.
32. نوال علي تعالبي (2014) "الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها"، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص 6.

ب- باللغة الإنجليزية:

1. Asmaa Mostafa Sayed (2022) "State and civil society in Egypt: 2011-2015", (**Review of Economics and Political Science** Vol. 7 No. 2, 2022), available on **https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/REPS-11-2018-0023/full/html,** accessed on: 09/12/2021.
2. Barbier, E. (1987) "The concept of sustainable economic development", Environmental Conservation, 14,2, pp. 101-10.
3. Cros, Mathieu (2022) Six years after the UN General Assembly adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development, where do we stand and what role do NGOs play?, UN-Today publication, available on **https://untoday.org/reaching-sdg-4-the-necessary-contribution-of-ngos/,** accessed on: 03/5/2021.
4. . Hediger, W. (2000). Sustainable development and social welfare, Zurich: Ecological Economics Volume 32, Issue 3, March 2000, Pages 481-492. Retrieved from **https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0921800999001172,** accessed on: 07/8/2021.
5. Kerstin Martens (2002) "Mission Impossible? Defining Nongovernmental Organizations", in, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, Vol. 13, No. 3, (U.S.A: International Society for Third-Sector Research and The Johns Hopkins University), available on **https://www.jstor.org/stable/27927790**.
6. Melzt, Danielle (2016) Civil society in Arab spring: Tunisia, Egypt, and Libya, Undergraduate Honors Theses, (University of Colorado: Department of political science, March 2016).
7. Josépha La Roche (2000) "Politique international", 2eme ed, (Paris: librairie génerale de droit et de jurisprudence, E.J.A), p. 134.
8. Wood, Jacqueline., Fällman, Karin., (2019) Enabling Civil Society for sustainable Development: Select Survey Findings, OECD Development Co-Operation working paper 57.